



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 13/113
للتنشر الفوري
11 إبريل 2013

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يستكمل المراجعة الأولى بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني مع الأردن ويوافق على صرف 385 مليون دولار أمريكي

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 10 إبريل المراجعة الأولى لأداء الأردن الاقتصادي بموجب برنامج يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني (SBA – "Stand-By Arrangement"). وباستكمال المراجعة يُتاح الصرف الفوري لما يصل إلى 255.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 384.5 مليون دولار أمريكي) ليصل مجموع المبالغ المنصرفة في ظل البرنامج إلى 511.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 769 مليون دولار أمريكي). كذلك وافق المجلس التنفيذي على طلب السلطات بتعديل مراحل صرف الرصيد غير المسحوب من الصندوق في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني إلى دفعة واحدة تبلغ 170.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 256.3 مليون دولار أمريكي) وثمانية دفعات متساوية قيمة كل منها 85.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 128.2 مليون دولار أمريكي) موزعة على فترة البرنامج.

وتمت الموافقة في 3 أغسطس 2012 على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني ومدته 36 شهرا مع الأردن، بقيمة 1.364 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.06 مليار دولار أمريكي؛ راجع [البيان الصحفي 12/288](#)) لدعم البرنامج الوطني للإصلاحات الاقتصادية الذي يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين أوضاع المالية العامة والمركز الخارجي، مع حماية فئات السكان ذات الأوضاع الاقتصادية الهشة والدفع نحو تحقيق نمو أقوى وأشمل للجميع.

وعقب المناقشة التي عقدها المجلس التنفيذي حول الأردن، أدلت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة بالتصريح التالي:

"تجحت السلطات في التعامل مع بيئة صعبة باتخاذ إجراءات ملائمة على صعيد السياسات في ظل برنامجها الاقتصادي المدعم بموارد الصندوق. وأدت جهودها إلى تخفيف الآثار السلبية لحالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وارتفاع أسعار واردات الطاقة، وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة من سورية.

"وكان أداء الحكومة المركزية وشركة الكهرباء الوطنية متماشيا إلى حد كبير مع البرنامج، برغم أن معيار الأداء الكمي الخاص بعجز الحكومة المركزية في نهاية 2012 كان دون المستوى بدرجة طفيفة كما أن شركة الكهرباء لم تسدد المتأخرات المستحقة عليها كما كان مقررا. ولم يتسنى كذلك استيفاء معيار الأداء فيما يخص صافي الاحتياطيات الدولية في نهاية 2012، غير أن السلطات اتخذت إجراءات تصحيحية أدت إلى تعافي مستوى الاحتياطيات منذ ذلك الحين.

"وجاء رفع الدعم عن الوقود في 2012 مقترنا بتحويلات نقدية لتعويض فئات السكان ذات الدخل المنخفض والمتوسط كخطوة مهمة نحو تقوية مركز المالية العامة وتحسين مستوى العدالة الاجتماعية. ومهدت هذه الخطوات، إلى جانب تدابير أخرى على صعيد الإيرادات والنفقات، لزيادة الإنفاق الرأسمالي في الموازنة الحالية. وبالنظر إلى المستقبل، سيظل من المهم القيام بالمزيد نحو تحسين الإدارة الضريبية والإدارة المالية العامة.

"وتنفيذ مشروع الاستراتيجية متوسطة المدى للطاقة، بما في ذلك إعادة هيكلة التعريفات الكهربائية، يمثل مطلباً أساسياً حتى تعود شركة الكهرباء إلى مستوى استرداد التكلفة. كذلك تمثل التحويلات المباشرة من الحكومة المركزية لتغطية خسائر الشركة خطوة ملائمة، حيث إنها تحسن مستوى الشفافية وتسمح بسداد المتأخرات المستحقة على الشركة.

"ونجح البنك المركزي في إدارة الضغوط على الاحتياطيات من خلال رفع أسعار الفائدة والحفاظ على جاذبية الأصول المقومة بالدينار. ولا يزال هناك من المبررات ما يدعو إلى تركيزه على بناء مزيد من احتياطيات النقد الأجنبي واحتواء التضخم."

وسوف تؤدي الزيادة المزمعة في الاستثمارات العامة إلى دعم النمو. ومع ذلك، لا يزال إجراء مزيد من الإصلاحات لزيادة القدرة التنافسية وتخفيض البطالة يمثل مطلباً ضرورياً. وأخذت مؤخراً تدابير لتحسين إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وتقوية الرقابة المصرفية، وتطوير أسواق رأس المال، وتوفير مزيد من فرص العمل للشباب، وكلها خطوات في الاتجاه الصحيح جديرة بالترحيب.